

موضوع :

مخاطر القروض وآليات معالجتها في البنوك

- دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي -

تقرير تربص ضمن نيل شهادة الليسانس

فرع : علوم اقتصادية ، التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف :

من إعداد الطلبة :

- الأستاذ المشرف في الجامعة : الاخضر بن عمر

- إيمان بكار

- حمزة سعداني

- الأستاذ المؤطر في المؤسسة : حوري محمد الحوري

- مروة شنوف

- ماجدة زقب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

شكر و عرفان

نحمد من لا يليق بسواه الحمد ، ونثني عليه ثناء يليق بتمام عظمتة وعلو منزلته ، نحمده على مننه الوافدة إلينا ، راجين منه تمام رحمته "علينا" .

وشكر دائم للوالدين الكريمي العطاء الذي لا ينقطع .

شكر خاص إلى أستاذنا الدكتور المشرف : الاخضر بن عمر ، الذي أطر بحثنا ، فله كل الشكر والعرفان ، وأدعو الله أن يوفقه .

وأقدم بوافر الشكر والامتنان لكل من سهل لي الطريق ، ومدّ يد العون والمساعدة منهم : رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات محمودي عبد الكريم بنك الجزائري الخارجي ، وموظف مصلحة الصندوق حوري محمد الحوري ، والأساتذة بكار حنان .

ونشكر كل من ساهم وساعد ولو بكلمة طيبة حقهم علينا الشكر الجزيل والذكرى الطيبة .

إلى كل من ساعدنا ففسيه قلبي سهوا ، فعفوا ، ثم شكرا .

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - ب	المقدمة
06	المبحث الأول :الإطار النظري لمخاطر القروض البنكية
06	المطلب الأول :مفهوم مخاطر القروض
12-07	المطلب الثاني :أنواع مخاطر القروض وطرق قياسها
14-13	المطلب الثالث :انعكاسات مخاطر القروض البنكية
18	المبحث الثاني :الدراسة الميدانية (لمخاطر القروض البنكية بنك الجزائر الخارجي)
21-18	المطلب الأول :تقديم بنك الجزائر الخارجي
24-22	المطلب الثاني : اليات معالجة مخاطر القروض البنكية في بنك الجزائر الخارجي
25-24	المطلب الثالث : الاجراءات المتبعة في بنك الجزائر الخارجي
28	الخاتمة
31	قائمة المراجع
33	الملاحق

الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
01-01	هيكل تنظيمي لوكالة (BEN)	20

الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
الشروط التي تفرضها البنك على المقترض	01
عقد وثائق ممنوحة لتفويض من رئيس البنك	02
فاتورة الشراء	03
فاتورة ضمانات تسديد القرض	04
جدول قيد الامتيازات المرتبطة بالرهن الحيازي المحدودة لاداة ومعدات التجهيز	05

المقدمة

مقدمة

تعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، حيث تعمل تلك المخاطر على تراجع في كفاءة البنك وقد تؤدي به الى مواجهة المخاطر وبذلك انتهاجه اساليب عديدة لمكافحة المخاطر والتقليل منها ومحاولة إيجاد الطرق المثلى لمعالجتها .

ومن جراء حوادث غير منظورة أو من جراء سياسة اعتمادات خاطئة يتعرض لها المصرف نتيجة التأخير في الإيفاء لعدة صعوبات هو بغنى عنها إذ عدم الإيفاء خسارة غير طبيعية لا يمكن للمصرف أن يتحملها إذا تكررت . لكن عند منح البنك للقروض يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقروض ويحاول جاهد التحكم فيها أو التخفيف من أثارها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة المال في حد ذاته (خطر عدم التسديد) لهذا تعتبر المخاطرة الهاجس الرئيسي لمديري البنوك والسلطات نقدية بالبلد على حد سواء هي بذلك لصيقة العمليات المصرفية فالقروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر ولو كانت ضئيلة .

الإشكالية الرئيسية

ومن خلال العرض السابق نكون قد رسمنا ملامح إشكالية موضوعنا هذا والمتمثلة في :

ما هي مخاطر القروض البنكية؟ وكيف يتم معالجتها وتغطيتها ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي مخاطر القروض البنكية؟ وماهي اهم انواعها ؟
- ما هي طرق قياس المخاطر البنكية ؟ ماهي انعكاسات المخاطر البنكية على نشاط البنوك ؟
- كيف تتم معالجة المخاطر البنكية في بنك الجزائر الخارجي ؟

❖ فرضيات الدراسة :

- المخاطر هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين .
- تتمثل طرق قياس المخاطر في : قياس مخطر الطرف المقابل ، قياس مخطر السيولة ، قياس مخطر نسبة الفائدة ، قياس مخطر سعر الصرف وتتمثل انعكاسات في مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة .
- تتم معالجة المخاطر البنكية في بنك الجزائر الخارجي كيفية معالجة المخاطر والضمانات المطلوبة من طرف وكالة بنك الجزائر الخارجي .

❖ أهمية الدراسة :

هناك عدة أسباب ومبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع أهمها :

- كونه يتعلق بالبنوك وهو بذلك يتماشى مع طبيعة تخصصنا العلمي .
- أثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع التي نحمل الجديد .
- اهتمامي بالتعرف على أهم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عملية منح القروض وكيفية الوقاية منها ومواجهتها في حالة حدوثها
- بحكم تخصصنا ودراستنا

❖ أهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي هي :

- ✓ إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وأهم أنواعه .
- ✓ المعرفة الجيدة لخطر القرض وأهم انعكاساته .
- ✓ التعرف على إجراءات معالجة المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- ✓ محاولة إسقاط الدراسة النظرية على البنك الخارجي الجزائري .

❖ مجال الدراسة :

حددت الدراسة بإطار مكاني وزماني حيث تناولنا في الإطار المكاني الجزائر وبالتحديد ولاية الوادي وكالة البنك الخارجي الجزائري أما الزماني فارتبطت فترة هذه الدراسة بفترة التبرص الممتدة من 12 أبريل إلى 26 لسنة 2018.

❖ المنهج المتبع في الدراسة :

اتبعنا في موضوعنا المنهج الوصفي في ما يخص المبحث الأول المتعلق بالقسم النظري أما المبحث الثاني والمعني بالجزء التطبيقي ، اتبعنا منهج الدراسة المناسب لطبيعة هذا القسم .

❖ هيكل الدراسة :

وفي معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا هذا البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول : الإطار النظري للمخاطر المصرفية .

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية للمخاطر المصرفية في البنك الجزائري الخارجي .

المبحث الأول

الإطار النظري لمخاطر القروض

البنكية

تمهيد :

تمثل المخاطر بمختلف أنواعها وأبعادها المشكل الرئيسي والشغل الشاغل للمؤسسات المصرفية لذلك فهي تسعى دائما إلى الإحاطة بها والتعرف على طبيعتها قصد تقليص أثارها إلى أدنى حد ممكن وعند الحديث عن المخاطر البنكية فانه غالبا ما تعطى أهمية لتحديد أنواعها وكيفية تأثيرها على مختلف نشاطات البنوك . لذلك نحاول من خلال هذا المبحث تقديم الإطار النظري للمخاطر المصرفية وذلك بالتطرق للحديث عن المخاطر المصرفية مفهومها وأنواعها وطرق قياسها واهم انعكاساتها .

المطلب الأول : مفهوم المخاطر المصرفية

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها

المطلب الثالث :انعكاسات المخاطر المصرفية

المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين لتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح¹.

يقصد بمخاطر الائتمان احتمالية القروض لخسارة ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخر ما واصل ما من تحقيق العائد ويمكن تعريف المخاطر أيضا بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربحا باحتمال معين أو خسارة باحتمال معين يره عن سداد التزامات المالية².

يمكن تعريف المخاطر على أنها الانحراف عن ما هو متوقع ، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث فهناك مثلا عدم تأكد من المقرض من استرداد القروض ، وعدم تأكد المستثمر من مشروع .

إذ أن كل قرار من قرارات المؤسسات والبنوك يتضمن مخاطر معينة التي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة ، وبالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك المؤسسات والبنوك فلا يمكن للبنك أن يمنح قرضا دون تحمل مخاطر ولا يمكن لمستثمر أن يقوم بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه ومعنى ذلك أن لا تزيد درجة مخاطر استثمارات كل مستثمر عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه³.

المطلب الثاني : أنواع مخاطر القروض وطرق قياسها .

أولا - أنواع مخاطر القروض :

أ- المخاطر الائتمانية :

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلطات (القروض) والكشف على الحساب أو تسهيلات الائتمانية ، تقدم للعملاء حجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك للعملاء قروض واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاسترداد البضائع نيابة عن العميل في تمويل المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها .

¹ <http://kenan.aonline.com/vsens/aon/ine.com/vsens/anemad/kerdy/topics/69009/1010412018>

² برايان كويل ، تحديد مخاطر الائتمان دار الفاروق لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005 ، ص 7 .

³ براهمي محمد ، "تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد العدد الثالث ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005 ، ص 80 .

ب/ مخاطر السوق :

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر البنوك بذلك التغير ، وقد تتخذ الحكومات إجراءات لدفع الدعم عن بعض السلع ، مثل الأرز أو الشعير أو بما يمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي

ت/ مخاطر سعر الفائدة :

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفائدة صعودا أو هبوطا حسب وضع كل بنك على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه ومثلا على ذلك هناك احتمال أن يتعرض البنك إلى خسارة عند توفير السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر البنك للاقتراض من سوق البنوك فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على البنك أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستثمر تجنبها للمخاطر.

ج/ مخاطر المعاملات :

كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكية إن الين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو لذلك الجنيه الإسترليني مثالا.

ولذلك يجب أن يكون للبنك القدرة على حماية أموال عملائه هذه التقنيات سواء كانت صعودا أو هبوطا¹.

ح/ مخاطر السيولة :

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو سبب ضعف البنك في إدارة الموجودات و المطلوبات .

هذا ويقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما اقترض عملائه ، وذلك لكي يتمكن من الوفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء البنك .

فكلما اقتترض البنك من الأسواق المالية ، قلت قدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها .

خ / مخاطر التشغيلية :

¹ محمد عبد الفتاح الصبري إدارة البنوك ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ١ ، الأردن ، 2006 ، ص 66 .

هذه تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في البنوك ولأن البنوك ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات الجسور المباني غير الآمنة ، وتتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين والقيود الخاطئة .

د / مخاطر القانونية :

هي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا وقد يحدث هذا القصور عندا قبول مستندات ضمانات من العملاء و التي ينصح لاحقا انها ليست مقبولة لدى المحاكم¹ .

ذ / مخاطر التضخم :

تؤدي مخاطر التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها .

ر / مخاطر الكساد :

تشير مخاطر الكساد إلى الآثار السلبية التي تعصف بنشاط المقترض وبالتالي قدرته على الوفاء بالتزامات قبل البنك² .

ز / مخاطر السمعة :

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك والسمعة عامل مهم للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء .

ع / مخاطر السحب على المكشوف : إن السحب على المكشوف يمثل الخطر مجفف ، وهو يؤثر مباشرة على خزانة البنك بالارتباط والحجم وكذا مدة الأموال المجمدة ، بحيث عادة ما يتم تقديم هذا النوع من التسهيل (خاصة في الجزائر) دون أي اعتبار لمدى ارتباط بقضايا الإنتاج .

غ / المخاطر الإدارية والمحاسبية :

وهو الخطر المرتبط بمدى توفير العنصر البشري الكفء في مجال العمل المصرفي ومدى تتبعه لتكنولوجيا المعاصرة في مجال الصيرفة ، أو بالأحرى مدى استعداد وقدرته على الصناعة البنكية ، من حيث الإجراءات الإدارية

¹ محمد عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

² رضا صاحب أبو حمد ، إدارة المصارف ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص 226 .

والحاسبية وقدرته على خلق وتطوير تقنيات لتسيير الإداري والمحاسبي وإدخاله للأجهزة المعلوماتية في مجال متابعة وتسيير استخدامات موارد البنك الأساسية بالارتباط والتوقعات حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية والمالية ، مما يجنبه الوقوع في بعض المتاهات ، كالتأخر في تنفيذ العمليات أو الإجراءات بيروقراطية ثقيلة وغير فعالة .

وما يرتبط بها من تسوية صورة البنك اتجاه متعامليه ومن ثم التأثير على قدرته التنافسية في مجال الصيرفة وما لذلك من آثار سلبية على النشاط المستقبلي للبنك وضعيته المالية أساسا¹ .

ثانيا - طرق قياسها :

تتمثل طرق قياسها فيمايلي²:

أ/ قياس مخاطر الطرف المقابل :

يأخذ المخاطر في كل مرة شكلا معينا حيث يقاس مخاطر الطرف المقابل لهذا الشكل ، ويتخلص في النقاط التالية :

1- قياس الخطر على المقترض :

يمكن قياس هذا المخاطر على الملاحظة الإحصائية لتصرفات العميل في الماضي ، حيث تلاح هذا النوع من المخاطر التنوع لان حجم العمليات الذي يخص مبالغ الصغيرة ، وعليه فان البنك يهتم لا محال بمراقبة تشتت المخاطر على حسب العملاء ، وأيضا متابعة الملفات المهمة فيما يخص الالتزامات ، ومن الناحية المالية يتم قياس هذا الخطر استنادا إلى المعلومات المالية التي تكون أوفر بنوعية أحسن ، خاصة إذا سجل الطرف المقابل عند وكالة فان التحليل يكون أسهل لان البيانات يمكن الحصول عليها من الجهة المعنية ، وإذا لم تكن مسجلة يمكن اللجوء إلى تحليل مالي انطلاقا من حساب النسب المالية وعادة ما تحدد البنوك تجاه طرف ما وذلك وفق أموالها وأمواله هو .

2- قياس المخاطر على المقترض :

¹ أبو عتروس عبد الحق ، الوجيزة في البنوك التجارية عمليات وتقنيات وتطبيقات ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2000 ، ص 50-51 .

² موتفي أمال ، تسيير القروض قصيرة الاجل : مذكرة ماجستير ، جامعة البويرة ، 2001-2002 ، ص 86-87 .

إن قياس هذا المخطر لا يختلف عن سابقه ، وعموما منشآت القرض لها إمكانية إعادة النظر في الاتفاقيات المنعقدة وذلك حسب ما يصلها من معلومات جديدة ويتمثل القياس في كلفة استبدال الضمانات الموجودة بضمانات جديدة تملك نفس الخصائص في حالة ما إذا كانت الأولى مهددة لتعرض لخلل ما .

3- قياس الخطر على المنتجات :

يتم القياس هذا المخطر عن طريق دراسة إمكانية التسديد الحالية المستقبلية للطرف المقابل ، وفيها يخص التقدير الثانوي فانه يقارب ذلك الذي يخص ضمانات إعادة التمويل ، وبالنسبة للخسارة المحتملة فهي بتكلفة استبدال الضمان .

وبصفة عامة يقاس مخطر الطرف المقابل في مرحلة أولى قبل المشروع في تنفيذ أية عملية دراسة إمكانية ويسر السداد الحاضر المستقبلي للطرف المقابل .

ب / قياس مخطر السيولة :

ان النشأة التي تسعى إلى تدعيم وضعيتها تتعرض لمخطر ارتفاع تكلفة السيولة والتي يمكن أن تتعدى ما حددته المنشأة في تقديرها عند منح القرض ، ويتم قياس مخطر السيولة باستخدام ما يعرف بـ : **جداول فئات الاستحقاقية** أو بواسطة **الحجم و الهامش القيمة** ، وفيما يلي سنتناول كلا على حدا.

1- جدول فئات استحقاقية :

حيث يتم في هذا الجدول ترتيب أصول وخصوم البنك حسب المدة المتبقية للتسديد ويشير الجدول في لحظة معينة إلى وضعية السيولة كما يمكن إن يظهر عدم التطابق في مواعد التسديد إن وجد .

2- قياس الهامش :

ويتمثل في تقييم وتقدير التأثيرات المختلفة على النتائج الجارية للمنشأة وأيضا على تغطية المخاطر المتعلقة بالسيولة ويخص هذا الهامش في الأجل القصير .

3- قياس القيمة :

وهو يتعلق بقياس اثر تكلفة السيولة على القيمة المالية للمشاة وذلك يجعل القيمة الحالية لذلك الأثر تعادل هامش الفائدة ولا يتم قياس الفائدة إلا إذا كانت من مقدور المسير تقييم توجيهات سيولة العملاء والتي تخص

الموارد لأجل المقرض المحدد ، ويعرف قياس القيمة صعوبة في التطبيق خاصة انه مرتبط باختيارات لها اتصال مباشر بسلوك العملاء وبتصرفاتهم¹ .

ج / قياس مخاطر نسبة الفائدة :

يتم القياس عن طريق إتباع مجموعة من الأساليب والتي تتمثل في ما يلي :

1 - فئة الإستحقاقية :

حيث يتم ترتيب الأصول والخصوم حسب التاريخ الذي يتم فيه تغيير نسبة الفائدة المرتبط بكل منهما ، وعموما يتم وضع جدول لفئات الإستحقاقية الذي يشير إلى وضعية نسب البنك ويمكن حصر العناصر المكونة للجدول في النقطتين التاليتين :

- **وضعية قصيرة :** أي عندما تكون أصول اقل من الخصوم ، إذ تلائم هذه الوضعية الحالة التي ترتفع فيها النسب على عكس حالات الانخفاض .
- **وضعية طويلة :** أي عندما تكون الأصول اكبر من الخصوم إذ تلائم هذه الوضعية الحالة التي تنخفض فيها النسب على عكس حالات الارتفاع .

2 _ المدة :

يستعمل مصطلح المدة كل الأعوان الاقتصاديون لقياس مخاطر النسبة ، ويرتفع المخطر بقدر ما تكون قيمة الأصول متأثرة بتغيرات نسبة الفائدة ، وعلى العموم تكون حساسية الأصول مرتبطة بمدة حياتها .

3 _ قياس الحجم :

ويتمثل في تحديد كميات مختلف كتل الميزانية أو ما يعرف "بوعاء الخطر" الذي يظهر وجود مخاطر على النشاط بنسبة ثابتة أو متغيرة ، ويحسب وعاء المخطر على أساس الفرق بين الموارد والاستخدامات بنسبة ثابتة ، وإذا وجد الفرق موجبا فان هناك فائض في الموارد مقارنة مع الاستخدامات ، ويتدهور الهامش في حال انخفضت النسب ، وفي حالة ما إذا كان الفرق سالبا فهذا يعني أن هناك عجز في الموارد من ثم يمكن أن يتدهور الهامش إذا ارتفعت النسب .

4 _ قياس الهامش :

¹ موتفي أمال ، المرجع سبق ذكره ، ص 86-87 .

ونقصد هنا هامش التحويل ، فالمحسوب في كل تاريخ استحقاق على أساس المفاضلة بين الفوائد الدائنة والمدينة والموافقة لإظهار العمليات في السوق مما يسمح بإكمال استغلال مؤشر الحجم¹.

ويمكن قياس تأثير هامش التحويل بتغيرات النسب التي قد تكون فيها الفوائد أو العجز الناتج عن سوء تغطية الحجم ، خاضع أما للتوظيف أو الإقراض على التوالي .

5 _ قياس القيمة :

أن التعرض لتغيرات نسبة الفائدة يمكن أن يترجم في حالة نشاط خاضع لنسبة فائدة بتدهور بعض الأموال ، وهذا يعني أن لمجموعة الأصول التي تكون فيها النسبة ثابتة القيمة تقارب في اغلب الأحيان عددا زوجيا كانت تغيرات مؤشر المرجعية .

وبصفة عامة يمكن اعتماد مجموعة معينة من معايير تحديد القيمة وتعتبر القيمة الحالية الصافية أكثر انتشار .

د/ قياس مخاطر سعر الصرف :

في هذا المخطر يتم أعداد فئة استحقاقية للعمليات قصد قياس هذا النوع من المخاطر حيث يتم وضع استحقاقية خاصة بكل عملية معينة ، ونجد وضعيات أساسيتان هما :

● الوضعية القصيرة :

عندما تكون الأصول اقل من الخصوم حيث تلائم هذه الوضعية الحالة التي تنخفض فيها أسعار الصرف .

● الوضعية الطويلة :

تظهر عندما تكون الأصول اكبر من الخصوم حيث تلائم هذه الوضعية الحالة التي ترتفع فيها النسب على عكس حالات الانخفاض .

ومن هنا المنطلق يمكن للبنك أن يقيس مدى تعرضه لخطر سعر الصرف الذي يخص عملة معينة².

المطلب الثالث : انعكاسات المخاطر المصرفية

تتمثل انعكاسات المخاطر

1 - مخاطر الائتمان :

¹ متوفي أمال ، المرجع سبق ذكره ، ص 86-87 .

² متوفي أمال ، المرجع سبق ذكره ، ص 86-87 .

المصرفية فيمايلي¹ :

تبرز المخاطر الائتمانية بسبب عدم قدرة العميل على سداد التزاماته في الوقت المحدد والتي تؤثر في عوائد البنك ورأس المال ،ولذلك فان حدوث هذه المخاطر الائتمانية يجعل من الصعب على البنك استعادة الفائدة واصل المبلغ المقترض أو كليهما لذلك يمكن القول : إن المخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية فادحة ، ومن صور المخاطر الائتمانية المخاطر المتعلقة بالعميل :

- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة .
- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله .
- المخاطر المتصلة بأخطار البنك .
- المخاطر المتصلة بالغير .

✓ **مؤشرات الربحية** : تقيس قدرة البنك على تعظيم الأرباح ، وهي تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة

خدماته وموارده من اجل تحقيق الربح ، ويتم قياس مؤشرات الربحية من خلال ما يلي :

✓ **معدل العائد على الأصول** : تقيس مدى قدرة الأصول على تعظيم الأرباح ، ويتم حسابها من

خلال المعادلة التالية (صافي الأرباح قبل الضرائب مقسومة على إجمالي الأصول) وتستخدم هذه النسبة لمعرفة كفاية الإدارة في استغلال أصول البنك ، فكلما ارتفع معدل العائد على الاستثمار كلما أصبح البنك في وضع امن من التعرض للمخاطر . وتشير الدراسات التي تتحدث عن هذه النقطة إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان البنكي ، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الأصول كلما زادت درجة الأمان البنكي

2- مخاطر سعر الفائدة :

¹ إبراهيم كراسنة ، اطر أساسي ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، ص 301 .

تنتج مخاطر سعر الفائدة من تعرض الوضع المالي للمصرف لتقلبات غير ملائمة في اسعار الفائدة والبنك معرض لهذه المخاطر نتيجة عدم الموازنة او وجود ثغرات بين المبالغ الموجودة والمطلوبة والادوات المالية غير المدرجة في الميزانية التي تستحق او التي يعاد تسعيرها في فترة معينة .

ويمكن لمخاطر سعر الفائدة المالية التي تشكل تهديدا خطرا على ايرادات البنك وقاعدته الرأسمالية وبناءا عللا ذلك فان وجود اجراءات فعالة لادارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر سعر الفائدة في مستويات معقولة وهو امر ضروري لسلامة البنك .

ويمكن القول ان مخاطر سعر الفائدة التي ينجم عن الاحتفاظ السلبي بالحقوق او الديون بمعدلات فائدة ثابتة مع العلم ان هناك تزايد في هذه المعدلات وهذا النوع من المخاطر يكون عموما مرتبطا بقروض طويلة ومتوسطة الاجل .

ومن جهة اخرى يشترط تحديد الحركات الداخلية لرؤوس الاموال معدل فائدة موجب يعكس حقيقة الندرة الموجودة على مستوى سوق راس المال ، الذين يبحثون عن الموارد الاقل تكلفة ، وبالتالي فان معدلات الفائدة لاتكون مستقرة .

الخلاصة

من خلال الدراسة لمخاطر المصرفية لقد تعرفنا في هذا الفصل على ماهية مجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء منحه للقروض والتعامل مع فئات مختلفة من الأعوان الاقتصاديين ، وتعد مجمل المخاطر المصرفية ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ، (أسعار الفائدة ، أسعار الصرف) إضافة إلى مخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى التي يتعرض لها البنك نتيجة تعاملاته مع مجمل المخاطر التي يواجهها البنوك وكان من اللازم على البنك القيام بعمليات المخاطر ، هذه المخاطر التي تعتبر من أهم المحاور التي يعتمد عليها البنك من اجل المحافظة على ربحيته وتعظيمها والتي تبرز في علاقتها المباشرة مع المخاطر التي يتعرض لها البنك ، وفي ظل التحولات والتطورات المتلاحقة التي تستهدفها وتشهدها الأسواق العالمية والعديد من الدول والمخاطر التي أصابت هذه البنوك بدرجات كبيرة ، كان على هذه الدول البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر والتي أعدت بعض التوصيات للبنوك لكي تقلل من المخاطر التي تتعرض لها ورغم كل الجهود إلا أن التخلص من هذه المخاطر.

المبحث الثاني

الدراسة الميدانية (لمخاطر القروض البنكية في بنك
الجزائر الخارجي)

البنك الجزائري

تمهيد :

بعد تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف المخاطر المصرفية وأنواعه وطرق قياسه والانعكاسات . لان المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المصرفية تختلف مهامها هيكلها ميدان وطريقة عملها وكذا محيطها الاقتصادي . وقبل الشروع في أي دراسة لهذه المخاطر قصد تقديرها وتفصيلها يجب على البنك الإحاطة بها والتعرف عليها .

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الدراسة الميدانية للمخاطر مصرفية في البنك الجزائري الخارجي (وكالة الوادي 094) حيث سنستعرض :

المطلب الأول : تقديم بنك الجزائر الخارجي (وكالة الوادي)

المطلب الثاني : تتبع المخاطر البنكية في البنك الجزائري الخارجي

المطلب الثالث : إجراءات معالجة المخاطر المصرفية في البنك الجزائري الخارجي

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية لمخاطر القروض البنكية

في بنك الجزائر الخارجي

تتمثل دراستنا في كونها من الدراسات المحدودة حسب علم الباحث التي تمت على بنك الجزائر الخارجي نخص بذلك ولاية الوادي ، حيث تعمل المخاطر على تراجع في كفاءة البنك وقد تؤدي به الى مواجهة المخاطر .

المطلب الأول : تقديم بنك الجزائر الخارجي (وكالة الوادي)

أولا : تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي:

إن حالة البنك الخارجي الجزائري مثله مثل البنوك الوطنية الأخرى يخضع إلى نفس القوانين ويقوم بعرض نفس الخصائص كما يختص بالأولوية في تمويل التجارة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول وخاصة خلال السنوات الأولى من إنشائه¹.

1 _ نشأة بنك الجزائر الخارجي :

يعتبر البنك الخارجي الجزائري ثالث تم تأسيسه تبعا لقرار تامين القطاع البنكي بعد الاستقلال وذلك في 01 أكتوبر 1967 وفقا للمرسوم رقم 204 - 67 وقد نشأ على خمسة بنوك أخرى².

- القرض الليوني : Crédit lyonnais

- الشركة العامة : Société Générale

- بنك باركلايس : Barclays Bank

- قرض الشمال : Crédit de Nord

- البنك الصناعي للجزائر والمتوسط : Banque industrielle de l Algérie et de Méditerranée

بعد المصادقة على القانون رقم 01- 88 الصادر في 12 - 01 - 1988 أصبح البنك مؤسسة مستقلة و في 05 فيفري 1989 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال 150.0.000.000 مليار دج وقد كان رأس مال البنك المبدئي 20.000.00 دج مقدم من طرف الدولة ويتكون البنك الخارجي الجزائري من 98 وكالة وهو يتضمن فرعين في الخارج :

- البنك العربي مابين القرارات الموجودة في فرنسا BLA

¹ مقابلة مع الحوري محمد الحوري في بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي ، مصلحة الصندوق ، 2018/04/26 .

² مقابلة مع الحوري محمد الحوري في بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي ، مصلحة الصندوق ، 2018/04/26 .

- البنك الغربي الاستثماري في التجارة الموجودة I.F.I.B.A.

2 _ الهيكل التنظيمي للوكالة :

يتم تسيير الوكالة من طرف المدير ومساعدته وهما يشكلان المدير العام وسكرتارية المدير، فالمدير العام يقوم يتحمل كافة المسؤوليات الخاصة بإدارة الوكالة إما بمساعدته فيعمل على مساعدته ومساندته في أداء مهامه كما يقوم في حالة غياب المدير يتولى كامل مسؤوليات الإدارة وهذا من اجل تحسين الخدمات المقدمة .

3 _ وظائف بنك الجزائر الخارجي :

الوظيفة الأساسية للبنك هي إعطاء تسهيلات للعمل على تنمية العلاقات والنشاطات الاقتصادية وتطوير العمليات التجارية والبنكية سواء داخل أو خارج الوطن كما يتكفل بضمان العمليات التجارية الخارجية ويشارك في مشاريع استثمارية في الخارج وهذا ما يمكنه من التدخل في الأسواق المالية . هناك وظائف أخرى نذكر منها :

- يقوم البنك بمنح قروض بأشكالها المتعددة .
- يضمن الصفقات للمستوردين والمصدرين سواء كانوا أجنب أو جزائريين وقد شهدت عمليات البنك توسعا حيث أصبح لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك ، نفطال ، النقل البحري . . .)
- يتاجر بالعملة الصعبة .
- فتح الحسابات البنكية للمحللين والاجانب

ثانيا : تعريف وكالة (BEA) بالوادي ¹.

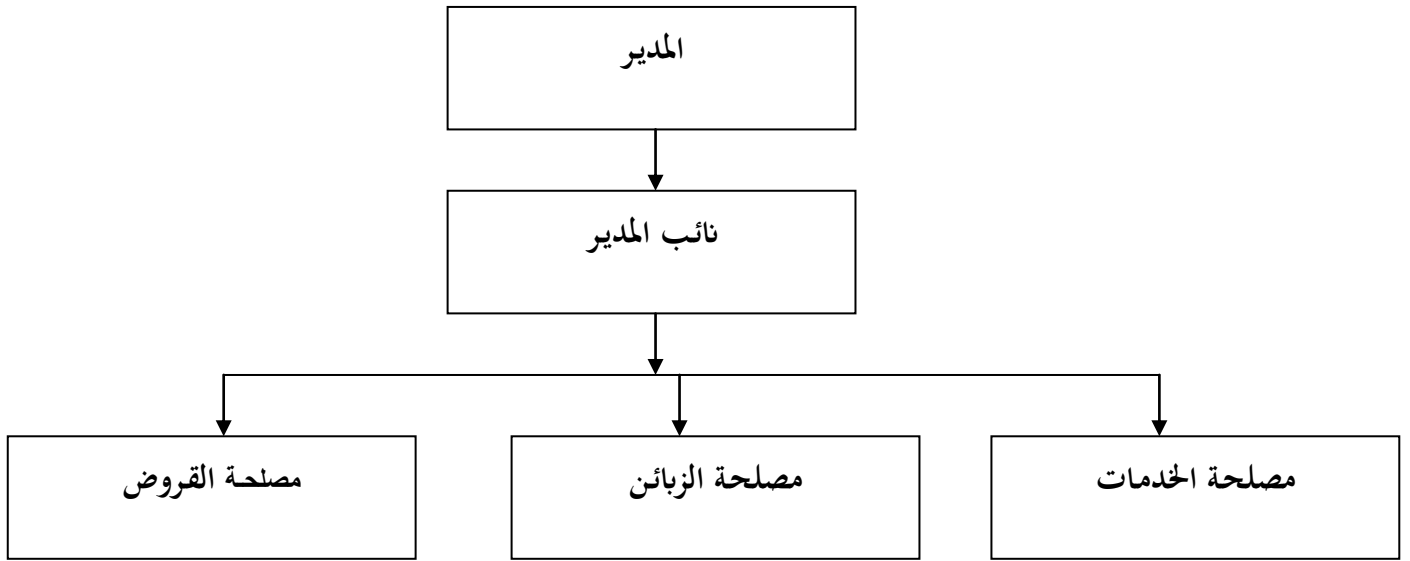
من منطلق السياسات الإستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال والتي مرت بعدة مراحل وبعدها أزمات ، وهذه السياسة الخاصة بالتوزيع المحلي لمختلف الهياكل الاقتصادية ذات التنمية الشاملة والتي كانت مرتكزة على المجال المؤسسات الخاصة والقواعد الهيكلية عموما ، وعلى إثر التقسيم الإداري الجديد استفادت ولاية الوادي من عدة وكالات بنكية ذات الأنشطة التجارية ولقد أنشأت (BEA) بالوادي منذ 29 سبتمبر 1987 .

وتقع وكالة (BEA) بالوادي في حي 400 سكن بعاصمة الولاية يشتغل بها 21 عاملا، تسيير حوالي 5000 حساب بنكي وتمول العديد من المشاريع التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية في الولاية .

¹ مقابلة مع الحوري محمد الحوري في بنك الجزائر الخارجي لوكالة الوادي ،مصلحة الصندوق ،2018/04/26 .

1- الهيكل التنظيمي لوكالة (BEA) بالوادي :

- تشمل وكالة (BEA) بالوادي إضافة إلى المديرية العامة، المصالح والأقسام حيث كل مديرية تنقسم إلى عدة مصالح ، وكل مصلحة تنقسم إلى عدة أقسام وفق الهيكل التنظيمي التالي¹ :
- الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي لوكالة (BEA) بالوادي



المصدر : بنك الجزائر الخارجي ، وكالة الوادي .

أ/- مصلحة الزبائن :

تتكون هذه المصلحة من 05 إلى 08 عمال ، لها رئيس مصلحة وتتكون مصلحة الصندوق من ثلاث شبائيك ، شباك خاص بالصكوك ويسمى بشباك محفظة الأوراق وشباك خاص بالدينار الجزائري وآخر خاص بالعملة الأجنبية كما تحتوي وكالة الوادي على قطاع التحويلات .

ب/- مصلحة الخدمات :

تتكون هذه المصلحة من مراقب الأشغال، وسائق سيارة إضافة إلى عامل مختص في الصيانة وعمليات للنظافة.

ج/- مصلحة القروض:

يشتغل في هذه المصلحة 03 عمال ، ويوجد بها ثلاث رؤساء قطاعات :

- قطاع القروض ويحتوي على مكاتب تجرى بها دراسة ملفات القروض.

- القطاع القانوني.

- قطاع الموارد وفتح الحسابات.

- قطاع التجارة الخارجية.

2- المهام الرئيسية التي يقوم بها قطاع القروض¹.

من المهام التي يقوم بها هذا القطاع والذي يعد قطاع مهم للغاية في هذه المصلحة وتمثل هاته المهام في الآتي

- دراسة ملفات القروض المقدمة من طرف العملاء.

- تنفيذ الجوالات الخارجية المتعلقة بإنفاق القروض.

- دراسة وتنفيذ اتفاقيات الدفع الوارد في العقد والترتيبات المالية وحسابات فوائد القروض بين البنك والزيون.

- دراسة الجدوى المالية للمشروعات والمؤسسات ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذات الطابع التجاري والصناعي وتتعاون مع القطاع القانوني في هذا الشأن (التحليل الاقتصادي لملفات القروض).

¹ مقابلة مع الحوري محمد الحوري في بنك الجزائر الخارجي لوكالة الوادي ، مصلحة الصندوق ، 2018/04/26 .

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمخاطر القروض البنكية (بنك الجزائر الخارجي)

المطلب الثاني : اليات معالجة مخاطر القروض البنكية في بنك الجزائر الخارجي

من الإجراءات المتبعة لدى البنك الخارجي الجزائري لإسترداد أمواله ما يلي¹ :

في بداية الأمر يقوم البنك يرسل أعتذار الأول للزبون عن طريق البريد وان لم يستجب الزبون يرسل الإعتذار الثاني عن طريق المحضر القضائي وتكون المدة بين الإعتذار الأول والاعتذار الثاني (مدة 6 أشهر) وان لم يستجيب بعد الاعتذار المحضر القضائي يحال ملفاه إلى العدالة .

وهناك ما يسمى بقرض جدولة الدين ، وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب إلى البنك ويطلب منهم قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بقرض إعادة جدولة الدين .

قبل منح القرض إلى الزبون يدرس البنك الملف ، كما يوجد برنامج يشرف عليه البنك المركزي خاص بمنح البنوك التجارية الأخرى .

وهناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي يتجنب الوقوع في الخطر هي²:

__ دراسة المشروع دراسة اقتصادية أي تنظر إلى المعدات كيف تعمل وجودتها .

__ نسبة نجاح المشروع .

__ المرودية المتوقعة للمشروع .

__ المكان الذي يتم فيه المشروع جيد أم لا .

أي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض لكي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد إلا أن هذا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع وتحاول النهوض والحيلة والحذر مرة واستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل لكي تتجنب هذا .

المطلب الثالث :الاجراءات المتبعة في بنك الجزائر الخارجي

¹ مقابلة مع محمودي عبد الكريم في بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي ، رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات ، 2018/04/22.

² مقابلة مع محمودي عبد الكريم في بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي، رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات ، 2018/04/22.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمخاطر القروض البنكية (بنك الجزائر الخارجي)

تواجه البنوك الكثير من المخاطر خاصة في السنوات الاخيرة وهذا يعني من الضروري للبنك قياس المخاطر التي يواجهها وحدود هذه المخاطر وذلك بطلب من المؤسسات الطالبة للقروض تقديم ضمانات كافية وهذه الضمانات ذات اهمية كبرى بالنسبة للبنك .

1 / كيفية معالجة المخاطر:

الخطر هو الانحراف في النتائج التي يمكن ان تحدث خلال فترة محددة نتيجة موقف معين .
وتتمثل كيفية معالجة المخاطر كالتالي¹ :

1- 1 - تسعير القرض وحدود الائتمان :

بناء على إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات اعلمنا بالتالي :
ان الوكالة تمنح القرض على مستواها بمقدار 200.000.000 دج وإذا تجاوز المبلغ عن 200.000.000 دج إلى 800.000.000 دج تحول الموافقة على القرض إلى المديرية الجهوية مقرها بورقلة وإذا تجاوز 800.000.000 دج وما أكثر تحول الموافقة إلى ومديرية القرض التابعة لبنك الجزائر الخارجي الكائن مقره بالجزائر العاصمة . والخطر الذي يتعرض له وهو تجاوز المبلغ المطلوب .

إن معظم البنوك تضطر إلى الملاءة المالية باعتبارها كل ما يملكه الزبون من أموال منقولة وغير منقولة ، وإذا رجعنا إلى القواعد الدولية السائدة في العالم سنلاحظ أن الملاءة المالية تنصرف فقط إلى فحص الأموال المنقولة المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه الزبون لغرض الحصول على القرض أو التسهيلات المطلوبة بشتى أنواعها .

2- الضمانات المطلوبة من طرف وكالة (BEA)

وهو ما يطلبه المقرض أو البنك (BEA) من المقرض لتعزيز ثقته ولضمان تشجيع منح القرض ، وكلما كان الضمان كاف كان باستطاعة العميل أو المقرض الحصول على قروض كبيرة ، يطلب (BEA) هذه الضمانات لكي يضمن حقه في استرجاع قيمة القرض (الرهن) ويكون أكثر حماية لموارده حيث تنقسم الضمانات إلى نوعين :

أ/ الضمانات الشخصية:

وهو تعهد شخص أو عدة أشخاص بوفاء الدين بدلا عن المدين إذا عجز عن تسديد القرض فالمسؤولية هنا تضامنية وفي هذه الحالة لا بد لبنك الجزائر الخارجي من معرفة المركز المالي للضامن (رصيده وممتلكاته).

¹ مقابلة مع محمودي عبد الكريم في بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي ، رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات ،
2018/04/22

ب/ الضمانات العينية :

يمكن لطالب القرض أن يقدم ضمانات عينية تحقق له حظ أوفر في الحصول على القرض ومن جهة البنك كضمان له أموال عند الغير (كسر للخطر المترتب عن القرض) وتأخذ الأشكال التالية :

1- الضمانات العقارية :

وتكون ملك للمقترض بشرط أن تكون غير مقيدة بأي قيد يبطل إكتساب ملكيتها حيث تكسب القيمة الصحيحة لهذا الضمان من السوق وهو ضمان يقدم للحصول على القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

2- الآلات والمعدات :

يتم تقديم الآلات والمعدات كضمان بوضع إشارة الرهن على سجلاتها في الدوائر المختصة وفي حالة عدم التسديد تصبح ملك للبنك (BEA).

3- رهن البضاعة :

يمكن أن يقدم المقترض للبنك (BEA) بضائع كتأمين لمنح القرض حيث يمكن حيازة البضاعة المرهونة بمراعاة الشروط التالية :

- أن تكون البضاعة في فترة الرهن مساوية لقيمتها بعد تاريخ تسديد القرض.

- أن تكون البضاعة غير قابلة للتلف في فترة قصيرة.

- أن يتم الاحتفاظ بهذه البضاعة إما لدى مستودع المقترض شريطة عدم استخدامها، أو يحتفظ بها البنك في مستودعه الخاص.

4- رهن الاوراق التجارية :

هناك صلة وثيقة بين عمليتي القرض والرهن لأنهما في الواقع تشكلا عملية واحدة.

5- رهن المؤسسات التجارية¹ :

¹ مقابلة مع محمودي عبد الكريم في بنك الجزائر الخارجي لوكالة الوادي ، رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمناوعات ، 2018/04/22.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمخاطر القروض البنكية (بنك الجزائر الخارجي)

يمكن أن يتم رهن مؤسسة تجارية لصالح (BEA) بموجب عقد عرقي مسجل حسب الأصول وهذا كما نصت عليه المادة 77 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقروض هذه الضمانات تصبح ملكا للبنك عند.

عجز المقترض عن التسديد ويمكن للبنك أن يعيد قيمة القرض من قيمة الضمان وهذا حسب ما نصت عليه المادة 78 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقروض .

يمكن للبنوك والمؤسسات المالية بعد مضي خمسة عشرة يوما على إنذار المدين بموجب طلب قضائي بالرغم من كل اعتراض. أنه تحصل بناء على عريضة لرئيس المحكمة على قرار. بيع كل مال مرهون لصالحها وتخصيصه مباشرة وبدون أي معاملة بنتائج البيع تسديد لما يترتب لها عن مبلغ كامل الدين وفوائده وفوائد تأخيرته .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضا على :

- الأصول المنقولة الموجودة بحوزة المدين أو بحوزة الغير لمصلحته.

- الديون المترتبة للمدين على الغير وعلى جميع موجودات الحسابات.

1 _ 4 _ التنويع :

قد تظهر الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر المالية وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها من خلال التنويع ، لذلك فان البنوك مدعوة إلى قيامها بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى حيث تقوم بتنويع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع .

المطلب الثالث : اليات معالجة مخاطر القروض البنكية في بنك الجزائر الخارجي

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لمخاطر القروض البنكية (بنك الجزائر الخارجي)

من الإجراءات المتبعة لدى البنك الخارجي الجزائري لإسترداد أمواله ما يلي¹ :

في بداية الأمر يقوم البنك يرسل أعتذار الأول للزبون عن طريق البريد وان لم يستجب الزبون يرسل الإعتذار الثاني عن طريق المحضر القضائي وتكون المدة بين الإعتذار الأول والاعتذار الثاني (مدة 6 أشهر) وان لم يستجيب بعد الاعتذار المحضر القضائي يحال ملفاه إلى العدالة .

وهناك ما يسمى بقرض جدولة الدين ، وهذا إذا كان العميل لم يستطع تسديد ديونه يذهب إلى البنك ويطلب منهم قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بقرض إعادة جدولة الدين .

قبل منح القرض إلى الزبون يدرس البنك الملف ، كما يوجد برنامج يشرف عليه البنك المركزي خاص بمنح البنوك التجارية الأخرى .

وهناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي يتجنب الوقوع في الخطر هي²:

__ دراسة المشروع دراسة اقتصادية أي تنظر إلى المعدات كيف تعمل وجودتها .

__ نسبة نجاح المشروع .

__ المرودية المتوقعة للمشروع .

__ المكان الذي يتم فيه المشروع جيد أم لا .

أي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض لكي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد إلا أن هذا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع وتحاول النهوض والحيطة والحذر مرة واستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل لكي تتجنب هذا .

¹ مقابلة مع محمودي عبد الكريم في بنك الجزائر الخارجي لوكالة الوادي ، رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات ، 2018/04/22.

² مقابلة مع محمودي عبد الكريم في بنك الجزائر الخارجي لوكالة الوادي، رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات ، 2018/04/22.

خلاصة :

من خلال دراستنا للحالة التطبيقية والتي من خلالها تعرفنا على البنك الجزائري الخارجي من جهة ومن جهة أخرى تعرفنا على أهم طرق تتبع المخاطر المصرفية وإجراءات معالجة المخاطر المصرفية للبنك الجزائري الجزائري ، والتي كان الغرض منها تسليط الضوء على أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك كخطر عدم التسديد عند منحه للقروض وتوصلنا إلى إن البنك يقوم بدراسة قدرة الزبون على التسديد وقد حاولنا في هذا المبحث الربط بين ما أخذناه في الجانب النظري وإسقاطه على الجانب التطبيقي من خلال منح القروض من طرف البنك الجزائري BEA .

إن اعتماد البنك على الرهونات في الوقاية من أخطار القروض غير كاف ، إذ يستلزم التدقيق في اختيار الزبائن من خلال الدراسة المعمقة للوضعية المالية للمقترض و سلوكاته، وتطبيق جميع الأساليب التي تطفئ هذا الخطر و الإستخدام الأمثل لكل التقنيات والدراسات التي تقلل منها.

الخاتمة

الخاتمة :

وفي الأخير ومن خلال دراستنا للمخاطر وبالخصوص المخاطر المصرفية حيث تمت دراستنا على مستوى البنك الخارجي الجزائري التي كان الغرض منها تسليط الضوء على أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك وان معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها وانعكاساتها التي تزيد من حدوثها وهو يساعد على التحوط منها وتجنب أثارها السلبية و القضاء على المخاطر البنكية عامة ومخاطر القرض خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما بجميع نشاطات البنك .

النتائج :

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

- ان المخاطر هي احتمالية تعرض البنك الى خسائر مثل مخاطر عدم التسديد من طرف المقترض او مخاطر السيولة
- كما تعرفنا على اهم الجراءات المتبعة في بنك الجزائر الخارجي .
- واخذ الضمانات بانواعه هو اساس منح القرض

من خلال هذه الدراسة حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول المخاطر المصرفية التي يواجهها البنك .

ولكي نجيب على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات الموضوعة في مسهل الموضوع باستخدامنا دراسة حالة مخاطر البنك الخارجي الجزائري مصرفية من طرف

نتائج الفرضيات :

- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بالمخاطر وهي احتمالية تعرض البنك للخسائر الغير متوقعة وغير مخطط لها وتنشأ معظمها جراء عدم قدرة العميل على تسديد .
- أما في ما يخص الفرضية الثانية المتعلقة بطرق قياس المخاطر المصرفية يجب أن يقاس الخطر عن طريق إتباع مجموعة من قياسات وهي قياس خطر الطرف العميل وقياس خطر السيولة وقياس خطر نسبة الفائدة وقياس خطر سعر الصرف . اما انعكاسات تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة
- أما في ما يخص الفرضية الثالثة التي تتعلق بكيفية معالجة المخاطر وهي كيفية المخاطر الضمانات المطلوبة من طرف وكالة بنك الجزائر الخارجي .

الاقتراحات :

يمكن اقتراح بعض الاقتراحات التي تساعد على البحث منها :

- ضرورة وجود مؤسسة مختصة في تقييم المخاطر المصرفية والتأمين عليها .
- العمل على امتلاك القدرات الفنية التي تمكن من قياس المخاطر المصرفية ومخاطر القروض .
- كيف يتم التعامل مع المخاطر .

الأفاق الدراسة :

- رغم تفرع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك وإدارتها إلا أن مخاطر القرض تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها فإننا نقترح على الطلبة مواصلة البحث فيه ومن بين الجوانب التي تراها جديرة بالاهتمام :
- التقليل من آثار وحدة المخاطر المصرفية إلى أدنى حد ممكن .
 - يعتبر خطر القرض أكبر ما يمكن أن يواجه البنك خاصة خطر عدم التسديد .
 - ينبغي إقامة ملتقيات وبرامج تكوينية لإيجاد بعض الحلول أو السياسات لعلاج المخاطر المصرفية.
 - دراسة تحليلية للمخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك .

وفي الختام أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملة لأعمال ماضية ومعينة لأعمال ماضية ومعينة مستقبلياً،

وعلى أساس ذلك ، فإن بموضوعنا نفتتح المجال لدراسة محاور أخرى المتعلقة بدراستنا .

قائمة مكتبة البحث

قائمة المراجع

أولا - باللغة العربية :

الكتب :

- 1 - برايان كويل ، تحديد مخاطر الائتمان ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005 .
- 2 - محمد عبد الفتاح الصبري ، إدارة البنوك ، دار المناهج لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006 .
- 3 - رضا صاحب أبو حمد ، إدارة المصارف ، دار الفكر لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2002 .
- 4 - أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات وتطبيقات ، جامعة متنوري ، قسنطينة ، 2000 .
- 5 - إبراهيم كرا سنة ، اطر أساسية المعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر

مذكرات :

مؤتفي أمال : تسيير القروض ق ، اجل : مذكرة نيل شهادة ماجستير 2002 / 2001 .

مقالة :

بمراهي محمد ، " تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد " مقالة في مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد الثالث ، 2005 .

ثانيا : باللغة الفرنسية :

مقالة :

[http : // ken an aonline . com /vsers /ahemad /kardi /topics / 69009.0 8 /03 /2001](http://kenanonline.com/vsers/ahemad/kardi/topics/69009.08/03/2001)

مقابلات :

- 1-مقابلة مع حوري محمد الحوري في بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي ،مصلحة الصندوق .
- 2_مقابلة مع محمودي عبد الكريم بنك الجزائري الخارجي لوكالة الوادي ،رئيس مصلحة الائتمان والقروض والمنازعات .

الملاحق



بنك الجزائر الخارجي



بنك الجزائر الخارجي
شركة ذات رأس مال يقدر بـ 150.000.000.000, 00 دج
العنوان 11 شارع العقيد عميروش - الجزائر

المديرية الجهوية : ورقلة
وكالة : الوادي

عقد فتح اعتماد مع رهن معيدات

الزبونة : سعداوي خديجة بنت بلقا سم
رقم الملف : 226
السنة : 2010

من بين الموقعين أسفله
السيد / سعيد جبير مدير وكالة الوادي 094 الواقعة في حي 400 سكن الوادي رقم ///

الذي يتصرف باسم و حساب بنك الجزائر الخارجي شركة أسهم يقدر رأس مالها 150.000.000.000.00 دج يقع مقرها الرئيسي بنهج العقيد عميروش رقم 11 - الجزائر العاصمة أسست بأمر رقم 67204 في أول أكتوبر 1967 مقيدة بالسجل التجاري لمدينة الجزائر تحت رقم 1111 / إن السيد سعيد جبير مؤهل للإبرام هذا العقد بموجب التفويض الذي منحه السيد / لوكال محمد رئيس مدير عام لبنك الجزائر الخارجي بموجب قرار حرر بتاريخ الذي تبقى نسخة منه مطابقة للأصل مرفقة طيه

من جهة

السيد: سداوي خديجة بنت بلقا سم
المولود (ة) بتاريخ: 1982/10/26 بالوادي المهنة: إزالة ومعالجة النفايات حامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 554424 المسلمة بتاريخ: 2013/11/17 من طرف دائرة الوادي العنوان: حي المنظر الجميل الوادي ولاية الوادي و المقيد بالسجل التجاري تحت رقم : 14 ا 2747729 - 39/ 00 الصادر بتاريخ 2014/09/18 صاحب الحساب رقم: 93/ 0942501422 المفتوح لدى وكالة: الوادي و المسمى فيما يلي المقترض

من جهة أخرى

قد تقرر و اتفق على ما يلي :

المادة الأولى:

فتح الاعتماد: لقد اشترت المقترضة المسماة أعلاه المعدات الآتي ذكرها مقابل ثمن قدره تسعة ملايين ومائة وواحد وستون ألف وستمائة وخمسة وعشرون دينار جزائري 9.161.625.00 دج يدفع فورا و يشهد بصحة مميزاتها الآتية:
فاتورة أصلية صادرة بتاريخ 02 أوت 2016 تحت رقم 2014001 عن المؤسسة الصينية

BILLOWS INT' L TRADE LIMITED

Réf:-

بمبلغ 9.161.625.00 دج لشراء

CONVEYOR AUTO DELIVERY BELT/W800*L6000
AUTOMATIC LABEL AND CAPS REMOVER /500TYPE
SORTING CONVEYOR AUTO SORTING BELT/W800*L5000
CONVEYOR AUTO DELIVERY BELT/W800*6000
PLASTIC AUTO WATER CRUSHING MACHINE 900B
AUTOMATIC SHARPENER BLADE CRUSHER/AUTOMATIC

سلمت هذه المعدات بتاريخ ب أين تم تركيبها كما تم تثبيتها نهائيا بهذا المكان أو يمكن نقلها إلى مكان آخر يلتزم المقترض إشعار البنك عن طريق رسالة خلال خمسة عشر يوم بعد تسليم يخص تاريخ أو المكان المذكور أعلاه، و هذا في حالة إمضاء هذا العقد قبل تسليم المعدات المرهونة.

و لتمكين المقترض من تسديد ثمن هذا الشراء، يفتح له البنك قرضا قدره سبعة ملايين دينار جزائري 7.000.000,00 دج بعد القيد المنصوص عليه فيما يلي في المرتبة الأولى دون وجود رهون أخرى عن طريق دفع المبلغ إلى المؤسسة الصينية

BILLOWS INT' L TRADE LIMITED

المقترض بشيك مسطر أو تحويل لصالح هذان البائعان مقابل تسليم فاتورة مسددة و نهائية تستثني هذه العملية من كل اتفاقية حسب ماهو جار و تقييد لحساب يفتح خصيصا لهذا الغرض.

المادة الثانية :

شروط تفاصيل القرض : إن القرض موضوع فتح الاعتماد الحالي سوف ينتج فوائد بمعدل إتفاقي بنسبة 00,0 % في السنة و معنى من الرسم

يتعهد المقترض بسداد هذا القرض إلى بنك الجزائر الخارجي على عشرة دفعات و متتابعة تمتد من إلى و تتضمن بالإضافة إلى الأصل و الفوائد و العمولات المذكورة و المقبولة من طرف

المقترض .

إن تسديد أصل القرض موضوع فتح الاعتماد الحالي و كذا دفع كل الفوائد و كل الملحقات سيتم لدى بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي

لقد تم الاتفاق صراحة أن بنك الجزائر الخارجي له الحق لخصم من أي حساب مفتوح لديه باسم المقترض مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة بأي صفة كانت و لأي سبب كان .

إن جميع المبالغ خلافا للفوائد التي لم تدفع عند حلولها العادية أو المسبقة سوف تحمل إلى غاية الدفع النهائي للفوائد بقوة القانون و دون إخطار مسبق إلى المعدل المنصوص أعلاه يرفع ب دون أن يعتبر هذا الشرط كموافقة عن مهلة التسديد.

و تجدر الإشارة إلى أن الفوائد تحول إلى رأسمال بنفس المعدل إذا كانت مستحقة الأداء لسنة كاملة و يمكن للمقترض أن يبىر ذمته كليا أو جزئيا قبل الأجل في أي وقت شاء تحت إشعار بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي و دون تعويض .

المادة الثالثة :

تعبة الدين: يحتفظ بنك الجزائر الخارجي بغية تعبئة دينه بحقه في أن يجعل المقترض يكتتب سندات لأمر تمثل مبلغ الاعتماد الحالي بما فيه الأصل و الفوائد و العمولات و هي قيم تمثل القرض الممنوح بموجب:

اتفاقية قرض رقم // سجل رقم // الصفة // مسجلة بمفتشية الضرائب مصلحة حقوق التسجيل و الطابع بالتاريخ //

المادة الرابعة :

الاستحقاق المسبق : كل إخلال بإحدى التزامات المقترض المنصوص عليها في هذا العقد يؤدي حتما إلى استحقاق فوري للمبالغ الباقية المطالب بها كما يصبح هذا الاستحقاق حتميا بقوة القانون في إحدى الحالات الآتية :

1- إذا لم يتمكن البنك لأي سبب كان من أخذ المرتبة الأولى و بوجه صحيح و دون تعدد المرتبتين عند عقد رهن على الأموال المرهونة

2- في حالة إسهام في شركة أو تأخير التسيير المحل التجاري الذي قد تكون هذه الأموال تابعة له أو في حالة بيع بالتراضي أو بيع قضائي أو الحجز على هذه الأموال أو على هذا المحل التجاري

3- عدم تسديد في الأجل المحدد استهلاك دين أو إحدى الأوراق التجارية المكتتبه تمثيلا للقرض محل فتح الاعتماد الحالي .

4- إفلاس أو تصفية قضائية أو تسوية ودية مصدق عليها أو وقف النشاط أو التوقف عن الدفع

5- إذا كان المقترض محل متابعات قضائية مهما كانت طبيعتها بسبب التزامات ضريبية

- 6- إذا كان المقترض محل متابعات قضائية بسبب مشاريع غير قانونية قد تؤدي إلى مصادرة كلية أو جزئية لأمواله
7- إشكال في الدفع يتسبب فيه المقترض و يصرح به إلى بنك الجزائر
8- اندماج أو انحلال لأي سبب كان
9- و أخيرا في حالات أخرى منصوص عليها في التشريع الجزائري الجاري به العمل
إن المبالغ التي أصبحت بالتالي مستحقة ستنتج فوائد بالسعر المحدد أعلاه تضاف إلى اصل القرض بحق القانون كل
ثلاثة أشهر

المادة الخامسة :

التعويض في حالة تعدد الدائنين : إذا قدم بنك الجزائر الخارجي أوراقه الثبوتية في حالة ترتيب أو توزيع قضائي من
أجل استرجاع دينه فإنه يستفيد من تعويض حدد جزافيا ب % من رأس مال دينه

المادة السادسة :

المعدل الحقيقي الإجمالي : إن الفوائد و العمولات و كذا المصاريف لاسيما مصاريف هذا العقد و ثوابه المتعلقة
بالقرض المشار إليه تمثل حاليا معدل إجمالي يقدر ب % في السنة.

المادة السابعة :

الرهن : ضمنا لتسديد القرض المشار إليه أعلاه بما فيه الأصل و الفوائد و الملحقات و طبقا للمادة 151 و ما يليها
من القانون التجاري و المادة 121 من القانون رقم 2003/11 المؤرخ في 2003/08/02 المتعلق بالنقد و القرض
يخصص المقترض على سبيل الرهن لفائدة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094 العتاد الآتي بيانه :

Réf

فاتورة أصلية صادرة بتاريخ 2010/08/01 تحت رقم 16557 عن المؤسسة الصينية

BILLOWS INT' L TRADE LIMITED

Réf:-

بمبلغ 9.161.625.00 دج لشراء

CONVEYOR AUTO DELIVERY BELT/W800*L6000
AUTOMATIC LABEL AND CAPS REMOVER /500TYPE
SORTING CONVEYOR AUTO SORTING BELT/W800*L5000
CONVEYOR AUTO DELIVERY BELT/W800*6000
PLASTIC AUTO WATER CRUSHING MACHINE 900B
AUTOMATIC SHARPENER BLADE CRUSHER/AUTOMATIC

و تجدر الإشارة إلى أن هذا العتاد لم يكن خاضعا لشرط الاحتفاظ بالملكية و هو خال من كل المرهون مهما كان
نوعها .
يقيد هذا الرهن بالمركز الوطني للسجل التجاري و طبقا للمادة 154 من القانون التجاري يجوز للبنك أن يفرض لوحة
تتضمن مكان و تاريخ و رقم قيد الامتياز تبقى مثبتة بصفة بارزة على قطعة أساسية من العتاد المرهون خلال فترة
الرهن.
و لا يجوز للمقترض أن يقوم بالمعارضة في وضع هذه اللوحة كما لا يجوز له أن يقوم بتعطيمها أو نزاعها أو إخفائها
قبل السداد الكلي و الفعلي لهذا القرض بما فيه الأصل و الفوائد و المصاريف و الملحقات و إلى غاية الوفاء الكلي
بالمبالغ المسلفة بما فيها الأصل و الفوائد و المصاريف و الملحقات يتعهد المقترض بما يلي :

- بأن يبقى العتاد المرهون في حالة جيدة.
- بأن لا يبيع أو يتصرف أو يتقل بأية صفقة كانت هذا العتاد أو ثقله دون موافقة مسبقة و صريحة من البنك الذي لا يجبر على تفسير رفضه .
يسمح للبنك في أي وقت بالتحقق من وجود العتاد المرهون و كذا بمعاينة و على المقترض أن يوفر له كل التسهيلات من أجل ذلك.

و تجدر الإشارة إلى أن جميع النزاعات الناشئة بين المقترض و بائع العتاد لا يمكن أن ينجح بها لدى البنك

المادة الثامنة :

التأمين : يتعهد المقترض بتأمين كاف للعتاد المرهون ضد الحريق و عموما ضد كل الأخطار لدى **CAAR EL OUED** كما يتعهد بتسديد أقساط التأمين طيلة مدة القرض و يتعهد أيضا بإثبات للبنك بمجرد طلب من هذا الأخير اكتتاب عقد التأمين و ملحق استبدال لصالح البنك أين يسمح لبنك الجزائر الخارجي أن يحل محله لدى شركة التأمين في حالة التعويض و ستخصص التعويضات المحتملة لفائدة البنك إلى غاية سداد المطلوب كما يتعين على المقترض إثبات كل ضرر يسببه الغير للعتاد المرهون مع ذكر اسم شركة التأمين .

المادة التاسعة :

التصريح بالحالة المدنية و تصريحات أخرى : يصرح المقترض بمقتضى هذا العقد أنه من جنسية جزائرية و أنه ليس في حالة حجر أو حالة إفلاس أو تصفية قضائية و لا في حالة توقف عن الدفع و أنه لم يكن محل متابعات قضائية بسبب مخالفته للتشريع التجاري من شأنها أن تؤدي إلى مصادرة كلية أو جزئية لأمواله .
كما يصرح أيضا بأن العتاد المرهون لم يتقل بأي قيد امتياز كان.

المادة العاشرة :

المصاريف : يتحمل المقترض مصاريف هذا العقد و مصاريف قيد الرهن و وضع اللوحة عند الاقتضاء و كذا مصاريف تنفيذ الرهن بما في ذلك جميع الحقوق و الرسوم

المادة الحادية عشر :

اختصاص الجهة القضائية : إن كل النزاعات التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ هذا العقد أو عن تأويله سوف تعرض على محكمة الوادي المختصة محليا و هذا برغبة صريحة من الأطراف.

المادة الثانية عشر :

اختيار محل الإقامة : لتنفيذ هذا العقد اختيار الأطراف محل الإقامة كما يلي:

- بنك الجزائر الخارجي: حي 400 سكن الوادي ولاية الوادي

- المقترض: السيد/ سعداوي خديجة بنت بلقا سم الساكنة بحي المنظر الجميل الوادي ولاية الوادي

حرر في 5 نسخ

الوادي في: 2010/01/01

بنك الجزائر الخارجي

المقرضة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الوطني للسجل التجاري

جدول قيد الا امتيازات المرتبطة بالرهن الجيازي المحدود لأدوات ومعدات التجهيز

البيانات	الرقم التسلسلي
اسم ولقب الدائن المرتهن : <u>بن عبد الحارث الحارثي وكالة الحارثي</u>	01
عنوانه : <u>450 سكن</u>	02
مهنته : <u>المستقل</u>	03
اسم ولقب المدين الراهن : <u>مستشار علي محمد بوعزة بيلتيلع</u>	04
عنوانه : <u>450 سكن</u>	05
مهنته : <u>معالجة التعليلات</u>	06
تاريخ وطبيعة سند البيع لأدوات ومعدات التجهيز : <u>المستقلة جاز الفوق</u>	07
تاريخ وطبيعة السند المؤنس للرهن الجيازي لأدوات ومعدات التجهيز : <u>معالجة التعليلات</u>	08
تعيين الأدوات : <u>معالجة التعليلات</u>	09
تعيين معدات التجهيز : <u>معالجة التعليلات</u>	10
المبلغ الإجمالي لبيع الأدوات : <u>5.000.000.000</u>	11
المبلغ الإجمالي لبيع معدات التجهيز : <u>7.000.000.000</u>	12
مبلغ الدين المحدد في السند : <u>7.000.000.000</u>	13
شروط الإستحقاق : <u>معالجة التعليلات</u>	
إختيار محل إقامة الدائن المرتهن في دائرة إختصاص المحكمة التي يقع فيها المحل التجاري : <u>معالجة التعليلات</u>	

توقيع الدائن المرتهن : رقم التسجيل : تاريخ التسجيل :
توقيع مأمور المركز الوطني للسجل التجاري :

رئيس مكتب تسجيل السجل التجاري

مدير السجل